

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الجامعة العراقية بين جهود التحديث وماضوية اللوائح والقوانين

أ.د. تيسير عبد الجبار الألوسي ✪



(٢-٢)

(٢) سيادة الخطاب الطائفي في الحياة العامة وسلطته في تشويه العمل الأكاديمي

إن أغلب القوانين واللوائح التي تم سنّها للجامعة العراقية كان ذلك في ظروف سلطة سياسية قمعية حكمت لعشرات السنين. واستمرّ العمل بتلك القوانين في الجامعة العراقية منذ سنوات ست من التغيرات الدراماتيكية بسبب من الانشغال بهجمة تعرضت لها تلك الجامعة في عقلها العلمي عندما تمّ شن حملة طويلة عريضة تضمنت مطاردة شرسة طالوت الأستاذ العراقي في أمنه وحياته وموارده وعيشه وتعدمت وضعه في محرقة التهديدات وعمليات الاختطاف والابتزاز التي لم تكف بهذا بل ذهبت أبعد بنصفيات دموية بشعة عبر اغتيال مئات من خيرة مطلي العقل العلمي العراقي...

وهكذا جرت موجة تهجير جديدة أخرى لمئات وآلاف من الكوادر البحثية الأكاديمية وتصفية قسم مهم ممن تشبث بمؤسسته وبقي ينافح عنها.. وتم تسليم إدارة الجامعة هذه المرة إلى عناصر إما ضعيفة علميا أو مماثلة لسياسة طائفية صارت سائدة في المشهد العراقي الجديد أو من الهزال والنفعية ما لا علاقة لها بتوجيه البحث العلمي إلى حيث ألفت رحلها، المهم في خلاصة الأمر عند هؤلاء [البعض لا أكثر ولا أقل] ما يخلطون به من مقال مما يباع ويشترى ماليا ماديا ولا غير... فظهر أمامنا من أشكال الفساد المرافق لأشكال التطهير الطائفي وخناذقه المتعارضة شكلا المتحددة جوهرًا.

وفي هذه الأجواء؛ لا يمكننا إلا أن نتوقع من إدارات عدد من الأقسام (العلمية) جهلا بعلماء العراق الحقيقيين وبمديعه من الكتاب والأدباء؛ الشعراء، الرواة، القصاصين، المسرحيين ومن مجمل فنون الإبداع والعطاء المعرفي الساطع... كما سنشهد جهلا باليات المنطق العقلي والصواب والرصانة في معالجة قضية رسالة علمية أو بحث أكاديمي وإقرار خطط تنفيذها.. بمقابل معرفة بأمر واحد، هو أمر تعطيل كل ما ينضم مع صاحب سلطة القرار في القسم العلمي، راحة الاستباه بخلفية خندق طائفي آخر أو ذريعة تمس إشكالية طقسية يسمونها زعما وزورا وبهتان الدين والدين منها ومنهم براء..

ويعد أن كان سبب مصادرة استقلالية الجامعة وجرها إلى العملية السياسية يرتبط بالثقل في أي أمر يحدث أن يتعرض للطاغية ولحكمه وطروحاته، صرنا نجابه شكا مرضيا جديدا شبيها في نتيجته وجوهر آلياته بما مضى، فيما اختلافه وجديده يكمن في لون رداؤه وهو لون الدين السياسي والمعالجة الطائفية، فظهر الخوف وعقدة الرعب من احتمال عودة ماض غير مرغوب فيه...

وبتنا نسهم اليوم أن جامعة يتحكم بها (شخص) ممن يدعون الانتماء للطائفة س أو أخرى تتنع متحكمين يزعمون الانتماء للطائفة ش وكلاهما يحظر إقرار ما يراه متعارضا وأهواء الزعامات التي يعشاش ما وتلبي حاجات عيشه على حساب المهنية ومبادئ الاحترام لحقوق الإنسان واستقلالية الجامعة وعلى حساب صواب قوانينها وصحة لوائحها... والأني في هذا الأمر، أن تكون إداة هذا الفعل القبيح الذي يعتدي على الحريات الجامعية، متشحة بخلفية طائفية بعضها مقصود في

محاولة لتعزيز شرعية وجود الخطاب الطائفي القائم على التباكي وفسلفة المظلومية واستمرار عواطف بالإيهام والتضليل وبعضها يطفو بسبب من التشوّه الذي نقرضه سيادة هذا الخطاب في الحياة العامة وتفصيلها..

إن معالجة قضية الحريات العلمية واستقلالية الجامعة لا يمكن أن تأتي يوما من بوابة الطائفيين الجدد بأشكالهم.. لأن ذلك سيدعو لراكمة المنتج الطائفي نفسه وتعزيز التخندق والانقسام على أساسه.. ويمكننا بسهولة على سبيل المثال لا الحصر العودة بإشارتنا إلى مجريات رفض تلك الجامعة العراقية لخطبة طالبة الدكتوراه التي اخذت مادتها في إبداع الشاعر حسب الشيخ جعفر...

وهنا ينبغي التوكيد على صواب الإداة التي أعلنها اتحاد الكتاب والأدباء العراقيين في جوه خطاب الإداة تلك وأهدافه النبيلة وعلى صواب دعوة المبدعين ومنظمتهم كيما يتخذوا قرارا حاسما وواضحا بالخصوص.. ليكون أداة لتوكيد استقلالية خطاب الثقافة ونزاهته وصواب معالجته بعيدا عن أمراض الطائفية والتسييس الرخيص والانتهازية..

على أنه ينبغي لنا وللمجمل خطاب الثقافة والمثقفين والأكاديميين العراقيين ألا ينجزوا إلى رديء الخطاب السياسي وتخذقاته الفتوية الطائفية ومن ذلك استخدام آليات الخطاب السياسي في معالجة قضية أكاديمية محضة أو التعاطي مع مظهرات الطائفي وقبيله..

فأليات العمل الأكاديمي غيرها في السياسة. ومسألة إقرار موضوع لبحث أكاديمي بمستوى الدكتوراه تتطلب أمورًا إجرائية محددة بقاتون... ونحن عندما نتحدث عن خرق أو اعتداء يتعرض له باحث أو آخر فوسائلنا لوقف ذلك يجب أن تكون أكاديمية ترفض الآليات الغريبة على ما هو جامعي أكاديمي...

أما أن يتحدث متخذق مع [الطائفي] س ضد متخذق مع [الطائفي] ش أو العكس فالأمر سيان واختلاف مكان التخندق لا يلغي تساويهما في جوهر الموقف؛ الطائفي من جهة والمستيسر

لصالح زعماء الطائفية وسياساتهم الانتهازية المعادية ليس للجامعة وآليات عملها حسب بل للإنسان وحقوقه كافة...

وفي إطار العمل والدرس العلمي والبحث الأكاديمي يمكن أن تقع أخطاء أو هفوات للفرد الباحث أو للمشرع عليه أو لكليهما الأمر الذي احتاطت له الجامعة (في تجربتها عالميا) بلجان تقويم موسعة معنا مثل هذا الحال أو لاحتمالات الفساد أو النقص والمثلبة...

وما قد يبرر مثل هذه التفورات أو يكون سببا فيها ذلكم أمراض الجامعة وتوجيهها قسرا وكرها في التوجه (الطائفي) الذي نخاه... وهنا لا يمكننا إلا أن نتحدث عن بضعة أفراد من المتحكمين بالمشهد، يعملون في ضوء تأثرهم بالخطاب السياسي لا في ضوء ما يعليه خطاب مهنتهم الأكاديمية هنا..

طبعاً بسبب من ضعف الروح الأكاديمي وهزال ما تراكم في إطاره لدى من بقي من الكوادر العاملة (على وجه العموم لا الإطلاق) بخاصة في الإدارات التي تسلمت المسؤولية في غياب العلماء الذين جرت عملية تصفيتهم أو إقصائهم...

في مثل هذه الأجواء، يخشى أن نهم أناسا أرباء ويخشى بعد ذلك أن ندفعهم بانهاثنا هذا وفي ضوء مثل هذا الضغط لجهة التخندق (الطائفي) وهم ليسوا من المؤمنين بتلك التخندقات وأعد مجددا للتذكير بالتكثير محمد صابر نمونجا...

أما موضوع الحل الذي نبحت معاً عنه، نحن الأكاديميين المدافعين عن حرمة الجامعة العراقية واستقلاليتها، فيمكن في ولاء الجامعة للأحقة جديدة توضع في ظل حرية تامة وعلى وفق أسس الموضوعية والروح الأكاديمي الرصين وبمراعية آليات العمل في ضوء اللوائح الجديدة المنقاة بناء على إعادة وضع القوانين وقراءتها بدقة وشمول أركان العمل وتفصيله وهو الأمر الذي دعونا إليه منذ سنوات بعيدة وكانت ومزالت قوى غير أكاديمية تعارض إعادة تنقية اللوائح والقوانين الجامعية وتنمكت بالماضوي بخاصة منه تلك التفورات التي تسمح لها بومالسة التدخل والتحكم بالجامعة وتجريها

أو آخر يريد هذا ويؤمن به ولكنه يقع تحت ظروف الاضطراب تلك، فريسة منزلق أو وقبعة أو خطة رخيصة تضعه في موضع المتهم في حين العام الذي يتحكم بالجامعة وبلجانها العلمية وفلسفة عملها وآلياته..

في الحياة العامة وتشدّد الخناق على جميع مؤسسات الدولة والمجتمع واخترقها كافة ومن ذلك أمراض الجامعة وتوجيهها قسرا وكرها في التوجه (الطائفي) الذي نخاه... وهنا لا يمكننا إلا أن نتحدث عن بضعة أفراد من المتحكمين بالمشهد، يعملون في ضوء تأثرهم بالخطاب السياسي لا في ضوء ما يعليه خطاب مهنتهم الأكاديمية هنا..

طبعاً بسبب من ضعف الروح الأكاديمي وهزال ما تراكم في إطاره لدى من بقي من الكوادر العاملة (على وجه العموم لا الإطلاق) بخاصة في الإدارات التي تسلمت المسؤولية في غياب العلماء الذين جرت عملية تصفيتهم أو إقصائهم...

في مثل هذه الأجواء، يخشى أن نهم أناسا أرباء ويخشى بعد ذلك أن ندفعهم بانهاثنا هذا وفي ضوء مثل هذا الضغط لجهة التخندق (الطائفي) وهم ليسوا من المؤمنين بتلك التخندقات وأعد مجددا للتذكير بالتكثير محمد صابر نمونجا...



لمصالح الخطاب السياسي الخاص بهذه السلطة أو تلك...

(٤) بعض تطلمات وحلول ومسؤولية التغيير

إنه من غير المقبول ومن غير المعقول أنّ تستمر تلك اللوائح والقوانين من زمن الاستلاب والقسر والإكراه، زمن التخلف ومعاداة العلم وأهله، تلك التي سُنّت في ظروف التوازنات التي خضعت لسطوة دكتاتورية الدولة والحكام الذين عادة ما كانوا من جهلاء القوم.

وليس من الصحيح ولا من الصحي الصائب أن نتعامل على وفق منطق ما سنّه أزام الظلمة والنضليل تحت لافتات احترام روح وطني أو قومي [مزيف] أو قدسية روح ديني أو اعتقادي [مُدْمَأة]، فكل شيء اليوم متاح لأكاديمينا لكي يراجعوه ويُعملوا عقولهم النيرة لتغييره بكس ضلالات الماضي المزهوم..

ومن هنا وجب على مؤسسة التعليم العالي العراقية من مراكز بحثية ومعاهد علمية وجامعات أنّ تنهض بمهمة تنظيف أجوائها تماما وكتابة لوائحها الإدارية والأكاديمية بما يخدم مسيرة العلم وأهله ويصّب في مصالح المندثرة صحة لهم ومن يرفضون كل جديد وكل مصاريم بواباته بلا تضيق وبلا تشويه وبلا مصادرة لحرية البحث وحرية اكتساب نور العلم لبناء البلاد وقبلها ثقافة العباد وصحتهم المعرفية الروحية..

ومن أجل ذلك نجد أن بعضا من بقايا عهد المحافظة والتقليد ممن يخشون كل تغيير ومن يرون في التمسك بهود وموائيق الماوضوية المندثرة صحة لهم ومن يرفضون كل جديد وكل رأي علمي مصيب؛ نجد هؤلاء ما زالوا يستكون بخيوط القرار في بعض مقاصف التعليم العالي وليس لنا مع مثل هؤلاء المعرقلين الضالين الظلاميين مناقشة ولكننا نحاور ونجادل ونناقش فيما بين أهل العقل والرشاد والحكمة لكي نصل إلى البدائل المعرفية العلمية المشتركة

المشرفة التي تقوم على أحدث ما توصلت إليه البشرية من قوانين ولوائح وتشكيلات إدارية وأساليب تعليمية محدثة تتناسب ومستوى التطورات العاصفة التي حدثت في عالمنا المعاصر...

وبهذا لا نكف عند تحصين العمل الأكاديمي من التخيلات السافرة التي تصادر الحريات وتفرض قيم الخطاب السياسي المرضي كما في حال رفض خطة بحث علمي لتراغ غير أكاديمية من نمط الموقف الفكري السياسي، وإنما نتجه لسنّ اللوائح والقوانين التحديثية المنتظرة التي تتجاوز لوائح التعليم التقليدي وأنماطه لتدخل الجامعة العراقية في عالم عاصف التغييرات في آليات بحثه وعمله ومستهدفاته...

لقد نهض الأستاذ والأكاديمي العراقي بمهامته في افتتاح مشروعات مراكز البحث والأكاديميات والجامعات الأهلية التي تستخدم طريقة التعليم المفتوح والتعليم الإلكتروني، التعليم عن بُعد بتوظيف آليات التعليم الحديثة فيما بقينا نسمع بسلسلة لوائح التعليم التقليدي بوسائله التقليدية الخابثة التي تكلست وتجمدت وتشوّهت بسياسات ماضوية.. فهاذا سيكون مصير تلك المؤسسات؛ ليس غير الحظر والتصفية بقرار يستمد شرعيته من لوائح لا علاقة لها بنظم التعليم الحديثة؛ وهو ما جرى على سبيل المثال في موقف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية يوم انشغلت في مهاجمة مشروعات التحديث والعمل الأكاديمي المتطور وفي إصدار قرارات الحرمان والمنع والإلغاء بدل أن تدرس مشروعات قوانين تتلاءم ومتغيريات العصر والتطورات التي جرت عالميا...

وما يُنظر أنّ يحصل هو فسح المجال لتغيير تلك اللوائح التقليدية بما يتنج معالجة التشوهات في تلك اللوائح وما يتيح تحديثها وتطويرها وتقويمها فضلا عن فتح فرص الإفادة الأوسع من أساليب التعليم الحديثة سواء منها التعليم المفتوح أم التعليم الإلكتروني بما يؤدي إلى أفضل نتائج المرود من تلك الأساليب المتطورة الحديثة وبما يخرجنا من عنق التخلف وقوانينه التي سنّها أناس من أعداء العلم والشهادة العلمية، من أعداء نور العقل ومنظفة السامي النبيل..

إن الحصول على الحريات وعلى استقلالية الجامعة لا يُنتظر أن يأتي منحة من أصحاب الإرادة السياسية للحكومة والقرار الإداري الخاص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي المجترية للحكومة وخطابها السياسي.. ولكن ذلك يأتي بجرأة الدفاع عن هذه الحريات وبإصرار هيئة التدريس من الأساتذة والعلماء على إقرار مشروعات القوانين واللوائح الأكاديمية السليمة التي تقدموا بها مع توظيف كل موقف صحي صحيح ويمتلك المصادقية في توجه وزارة التعليم وإدارات الجامعات والأقسام العلمية..

وكل ذلك يشكل تأسيسا يُؤمل فيه حشد قوى التغيير العلمية الصادقة في خدمة العراق الجديدة المتجهة لأفضل أساليب التعليم ولأرقام ما يجعلنا نقول لن نتنظر طويلا مع تضارب جهود الجميع والدخول في محادثات مسؤولة عن أشكال استمرار متغيرات التعليم الجديدة ونظمه وآلياته لتكون سببا في مراجعة شاملة للوائحنا بما يتنج إزالة رواسب ماضي الأنظمة الاستبدادية العاشمة ولوائحها التي كرسّت التخلف وخدمة الفرد الطاغية وطروحاته واليوم خدمة لكل ظلامي ومتخلف من ترسبات الأوس وأمراضه..

هذه رسالة جديدة أخرى موجهة إلى وزير التعليم العالي وإلى إدارات الوزارة والمراكز البحثية والجامعات وهي تشكل أيضا نداء لمجموع أكاديمينا من أجل عقد مؤتمر التغيير في التعليم العالي العراقي لتكون بمستوى يليق بقامات العلوم والبحوث الأكاديمية الرصينة في عراق جديد مختلف ليس بالألماني بل بالعمل الجاد المتأبر.. ولدينا نحن العراقيين كل الطاقات الكافية للنهوض بمشروع التحديث..

✪ أستاذ الأدب المسرحي
رئيس جامعة ابن رشد في هولندا

الاستئثار بالسلطة كـ "مشكلة" عربية

د. فالح الجمراني



موسكو



تتقف عوامل كثيرة داخلية وخارجية أمام إحداث نقلة إصلاح وتطوير في المجتمعات العربية، بيد أن استثار الزعماء والنخب بالسلطة في معظم الدول العربية هو العائق الجدي امام تطوير البلدان العربية وحتى تحقيق التقارب والتكامل بينها، وينتسب المشاريع الوطنية والعربية المشتركة . ان الكثير من الانظمة العربية التي تتداول السلطة يطرق غير شرعية او جاءت عن طريق الانقلابات وكسبت شرعيتها بالوعود والتخلفات مع احزاب البلد، تتخلى عن مبدأ المشاركة الواسعة لختلاف الطبقات والشرائح الاجتماعية والاحزاب والتيارات السياسية حال شعورها بترسيخ مواقفها واستمالة مؤسسات القوة واحتكارها.



آراء وأفكار

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الإقامة.
٢. ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com

ان المجتمعات العربية تمر بمرحلة مخاض عسيرة متواصلة على مدى عقود من الزمن. وجربت الدول العربية مختلف الأنظمة بيد أيا من هذه الأنظمة لم يحظ بشعبية واسعة ترشح لأن يكون النظام الذي يمكن أن يقبده به، وعلى الأنظمة التي تؤمن بال تطور والإصلاح التدريجي أن تبرهن بالعمل اليومي على أنها فعلا تنفذ هذا البرنامج وتسهر على تطبيقه ولتحدد ثمار عملها وجودها بالفعل ان عملية التطوير تستدعي من بين قضايا أخرى مشاركة المجتمع مشاركة فعالة وحيوية فيها، من خلال فتح الباب واسعا على تأسيس منظمات المجتمع المدني والوطنية السياسية البديلة والاتحادات المجال للشرائح المثقفة في مختلف مجالاتها لتقول رأياها، في ظل دولة يشعر الجميع باقتدار لانتماء لانها نتاج جماعي.

ان العملية السياسية الجارية في العراق وضعت أسسا جديدة في الخارطة السياسية الوطنية والإقليمية، من أجل بناء دولة القانون والمؤسسات المنتخبة، وخلق الدعامك اللازمة لتفوق القضية الوطنية والانتماء للوطن على ما عداها من الانتماءات. ان العملية السياسية مرحلة ظروفها، ما دام ان المسألة تتعلق اساسا بالية البقاء في السلطة. يجد منظور هذا التوجه اساسا لديمومته ويعتبرونه ضرورة او ربما حتمية تاريخية لمبرحة، يعزوه لكون ان هذا النمط من الأنظمة يتناسب ومستوى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلد. ان هذا الاتجاه المجال للقوى الأخرى بالتحرك في هذا الاطار سوف يؤدي الى الفوضى الانفلات، وعملية التطور يجب ان تكون تدريجية، خطوة فآخري، من أجل ان تكون سلوكا اجتماعيا، وان اي تحرك اصلاحي ينبغي ان يأخذ بالاعتبار ذهنية المجتمع وموروثه الثقافي / الحضاري

ان استئثار الزعماء والعوائل وما تتخلق حولها من نخب بالسلطة، عادة ما تؤدي الى تعويم سلطة الآلة العسكرية وحتى الاساليب الوحشية وكم الافواه وتصفية تلك القوى التي كانت متحالفة معها، بيد ان التجارب التاريخية برهنت على ان هذا الاسلوب يؤدي الى طريق مسدود سياسيا، ولا يعمل على تحقيق برامج التنمية والتطوير ولإيساعد على تحسين الظروف المعيشية واستثمار الثروات لصالح المجتمع ويضع القدمات لانهاير اي حكم، ويناقض ايضا الطموحات باستئناف الانسان العربي دوره في البناء الحضاري على اسس جديدة

ان استئثار الزعماء والعوائل وما تتخلق حولها من نخب بالسلطة، عادة ما تؤدي الى تعويم سلطة الآلة العسكرية وحتى الاساليب الوحشية وكم الافواه وتصفية تلك القوى التي كانت متحالفة معها، بيد ان التجارب التاريخية برهنت على ان هذا الاسلوب يؤدي الى طريق مسدود سياسيا، ولا يعمل على تحقيق برامج التنمية والتطوير ولإيساعد على تحسين الظروف المعيشية واستثمار الثروات لصالح المجتمع ويضع القدمات لانهاير اي حكم، ويناقض ايضا الطموحات باستئناف الانسان العربي دوره في البناء الحضاري على اسس جديدة